أثر ازمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي

- المشكلة والحلول المقترحة -

كلمة معالي الاستاذ حمدي الطباع

رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب

في منتدى :

ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الابعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي

بيروت 29 مارس/آذار 2012

مقدمة

يمكن القول بأنه عندما شارفت الأزمة المالية العالمية على الإنتهاء وبدأ الإقتصاد العالمي يتعافى من ذيول وآثار تلك الأزمة حتى فوجئنا بأزمة وخيمة أخرى ذات مخاطر جمة، وهي أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو، ويؤيد ذلك ما ذهب إليه السيد روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي، عند تقييمه لأبعاد تلك الأزمة ومخاطرها، بأن آثار تلك الأزمة "لا تقل بل تزيد على آثار الأزمة المالية الدولية التي عانى منها العالم في عام 2008" . وقد تزامنت هذه الأزمة مع ما يشهده عالمنا العربي من هزات سياسية وإقتصادية متسارعة تفاقم من الآثار السلبية للإزمات العالمية وتربك صناع القرار على اتخاذ القرارات السليمة للخروج بأقل الخسائر من هذه الأزمات.

1 -فأزمة منطقة اليورو أزمة اقتصادية بالدرجة الأولى وارتفاع هائل ومبالغ فيه في الديون لدى بعض دول منطقة اليورو أي الدول التي تتعامل باليورو وهي ايرلندا واليونان والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا .

وأسباب هذه الأزمة تتمثل في العجز المالي الكبير لدى هذه الدول وعدم قدرتها على تسديد ديونها الكبيرة لدى المصارف الأوروبية وغيرها ، وكذلك ضعف الثقة باليورو.

يضاف إلى ذلك كله تردي مؤشر التصنيف الائتماني لكل من فرنسا وبلجيكا الذي يعني احتمال تعرضهما إلى العجز عن سداد ديونها العامة.

2 -أن أزمة منطقة اليورو هي أزمة ديون سيادية ، ترتب عليها أتخاذ عدد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها اليونان وإسبانيا سياسات الضبط المالي وإجراءات تقشفية وتخفيضات للإنفاق.

3 - لقد أدت هذه الأزمة والمخاوف من حدوث ركود عالمي جديد إلى القضاء على شهية المستثمرين للدخول في مخاطر جديدة. إضافة إلى انتشار الذعر والقلق في الأسواق المالية.

4 - يتوقع تباطؤ معدل نمو الاقتصاد الأوروبي إلى 1,8% عام 2012 بعد أن كان هذا المعدل 2,4% في 2011، وانخفاض معدل نمو الاقتصاد الألماني أكبر الاقتصادات الأوروبية بمقدار النصف إلى 1,3%.

5 -كشفت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات الأوروبية "يوروستات" تحول ميزان التجارة في دول منطقة اليورو إلى تحقيق عجز خلال يناير/كانون الثاني 2012، تجاوزا توقعات جميع المحللين.

فقد بلغ عجز الميزان التجاري 7.6 مليار يورو في أول شهور العام الحالي، بالمقارنة مع فائض بقيمة 9.7 مليار يورو في ديسمبر/كانون الأول 2011،

6 -وكانت الصادرات السلعية المعدلة موسميا قد نمت بنسبة1.3% على أساس شهري، بالمقارنة مع نموها بنسبة 0.9% في ديسمبر/كانون الأول 2011، أما الواردات فقد نمت بمعدل 2.4% متعافية بذلك من انخفاض نسبته 0.4%.

أما في دول الإتحاد الأوروبي السبعة والعشرين فقد بلغ العجز 23.8 مليار يورو بالمقارنة مع فائض قدره 1.6 مليار يورو.

<u>تداعيات أزمة ديون أوروبا على الدول العربية</u>

لا شك أن لهذه الأزمة تداعيات جمة على الدول العربية وبالتالي انعكاس ذلك على قطاع الأعمال العربي .

ففي البداية يجب القول بأن اقتصاد اليورو يعاني اليوم أزمة حكومات مثقلة بالديون، إلا أن اقتصادات الدول العربية ليس مضطرة ان تقع في ظلالها إذا ما أحسنت الحكومات العربية والقطاع الخاص العربي إدارة التعامل مع هذه الأزمة بحكمة ودراية . ومع إن أزمة منطقة اليورو لها تداعيات كثيرة على معظم دول العالم ومن ضمنها الدول العربية فإن هذه الآثار سلبية كانت أم إيجابية تختلف في حدتها من دولة إلى أخرى تبعاً لدرجة الإنفتاح الإقتصادي لهذه

الدولة وتشابك علاقاتها مع منطقة اليورو ، كما أن التعامل مع هذه الأزمة يختلف أيضاً من دولة إلى أخرى.

ويمكن تصنيف الدول العربية لأغراض هذا البحث إلى أربع مجموعات :

المجموعة الأولى : الدول العربية المصدرة للنفط والتي تتمتع بقدرة مالية كبيرة وتعداد سكاني قليل؛ وتحديداً هي دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط والتي لديها قدرات وفوائض مالية كبيرة وكثافة سكانية منخفضة. فهي في الوضع الأفضل الذي يمكنها من امتصاص الصدمات الاقتصادية. ومنذ بداية الأزمة ما زالت تتمتع بمواقف مالية قوية بشكل استثنائي، وهذا ما أعطاها قدرة كبيرة على امتصاص تأثيرات التراجع العالمي. ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط بشكل مطرد سوف يجبر هذه الدول على السحب من الاحتياطي النقدي المتوفر لديها والحد من الاستثمارات. وما لم تندفع أسعار النفط الى الانخفاض مجددا بشكل كبير، فليس من المرجح ان تظهر تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصادات العربية. وهذا السيناريو مستبعد في الوقت الحاضر حيث ما زالت أسعار النفط في مستويات عالية و صادرات النفط تراكم لدى هذه الدول فوائض مالية غير مسبوقة.

كذلك فإن الأجهزة المصرفية في المنطقة بوجه عام لا تعتمد كثيراً على الاقتراض من البنوك الأوروبية بل تعتمد على المصادر المحلية في الحصول على التمويل.

المجموعة الثانية: البلدان العربية غير المصدرة للنفط والتي لديها علاقات قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة. وقد دخلت هذه البلدان الأزمة وهي في الموقف الأضعف، سواء من حيث الموازنات المالية أو الموازين الخارجية كالتجارة والمدفوعات ان استمرار انخفاض أسعار النفط سوف يجعل هذه البلدان عرضة لانخفاض التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي، وستتزايد الضغوط الاجتماعية مع عودة العمال المهاجرين.

المجموعة الثالثة : الدول المصدرة للنفط التي تحصل على عائدات نفطية كبيرة ولكنها تعاني من تعداد سكاني كبير والتزامات اجتماعية كبيرة، وهو ما يجعل من الصعب عليها القيام بضبط النفقات وقت فترة الانكماش الاقتصادي. وقد دخلت هذه البلدان الأزمة المالية العالمية ووضعها المالي والخارجي أضعف من دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط. ومن المرجح أن

تواجه تلك الدول تحديات مالية، حيث تحاول حكومات هذه الدول مواجهة التحديات الاجتماعية طويلة الأمد

المجموعة الرابعة: وهي بلدان متنوعة لديها روابط قوية مع أوروبا في المجالات التجارية والسياحية كدول شمال إفريقيا وغيرها ، وحسب ما أفادت به كريستيان لاغارد ،رئيسة صندوق النقد الدولي" فإن من المرجح أن يكون لهذه الأزمة تأثير ذلك كبير على إقتصادات هذه الدول من خلال عدة قنوات، هي التجارة والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر. وترتبط بلدان المغرب العربي على وجه التحديد بعلاقات وثيقة مع أوروبا من خلال هذه القنوات الأربع، كما تعتمد على أوروبا كوجهة لما يقرب من 60 في المائة من الصادرات، ومصدر لنسبة 80 – 90 في المائة من إيرادات السياحة، ونحو 80 في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي المغرب وتونس على وجه الخصوص، يلاحظ الاعتماد على أوروبا في الحصول على أكثر من 80 في المائة من مجموع تحويلات المغتربين التي تتدفق إلى البلدين" . وعليه فإن هذه الدول ستشعر بأكبر أثر اقتصادي سلبي نتيجة قلة الطلب الأوروبي على الواردات وقلة الإنفاق السياحي، كما سيقل نصيب تلك الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا. وسوف يكون تأثير أزمة منطقة اليورو بمثابة إضافة إلى العوامل الأقل أهمية التي أثرت على تلك الدول.

الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة على القطاع الخاص العربي:

نجم وسينجم عن أزمة منطقة اليورو آثار مباشرة وغير مباشرة على نشاطات القطاع الخاص لا سيما وأنه يستثمر ويدير نشاطات السياحة والمصارف والمقاولات والإسكان والإستثمار والنقل والتجارة الداخلية والخارجية.

1 - على صعيد السياحة :

عندما تعمد البلدان الأوربية إلى التقشف وسيادة حالة من الركود فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي على السفر الخارجي والسياحة الأوروبية في المنطقة العربية، فذلك يعني أن السياحة صوب البلدان العربية سوف تتقلص وتقل إيراداتها

وعمالتها، لاسيما في بلدان يحتل القطاع السياحي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني كالمغرب وتونس ومصر والأردن،

2 - <u>على صعيد الإستثمار وأسواق المال:</u>

من المرجح أن يتراجع تدفق الاستثمارات الأوروبية صوب البلدان العربية أو على اقل تقدير سوف يراوح في مكانه. فهناك إحجام الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الدول العربية، ليس فقط في دولة عربية محددة شهدت أو ما تزال تشهد أحداثاً سياسية والتي انسحبت منها مثلاً أكثر من أربع شركات دولية، وإنما أيضاً في دول أخرى خارج إطار مسارح دول الأحداث ، حيث قامت شركات مرموقة بسبب أوضاعها المالية وانحسار أموالها، بالانسحاب من هذه الدول بعد أن قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذ المشاريع التي سبق أن التزمت بها والتي تقدر تكاليف كل منها بمليارات الدولارات.

ويشير مراقبون مغاربة إلى أن إفلاس بعض شركات المقاولات الأوروبية قد يقلص من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جانب التأثير المباشر لانخفاض النشاط الاقتصادي على أسعار السكن وقدرة الأشخاص والشركات على تمويل القروض.

وفي المقابل سوف تتوجه الاستثمارات العربية صوب بلدان عربية بعد اهتزاز الثقة بالاقتصاد الأوربي. وتحول الاستثمارات العربية الى الدول العربية نفسها يوفر بالذات مكسبين كبيرين، الأول : انه يوفر ضمانات اكبر لنمو هذه الاستثمارات بدلا من تعرضها للمزيد من المخاطر.

والثاني: ان هذه الاستثمارات تفتح لنفسها أسواقا واعدة، من دون منافسة غربية (في الظروف الراهنة على الأقل).

3 - ستؤدي أزمة منطقة اليورو إلى انسحاب البنوك الدولية الرئيسية من تمويل بعض المشاريع العربية بسبب انحسار مواردها، مما يؤدي إلى مزيد من الضغوط على الدول العربية وبنوكها المحلية للتمويل الذاتي لبرامجها التنموية مما يؤدي إلى تراجع هامش المناورة الإئتمانية لهذه الدول وتوزيع الطاقة الإئتمانية بين القطاعين العام والخاص.

ويؤكد خبراء اقتصاديون ان الدول العربية ما تزال تملك احتياطات نقدية هائلة، وهي كافية لتحريك عجلة النمو في المنطقة. وتراجع الاستثمارات الأوروبية قد يبدو سلبيا

للوهلة الأولى، إلا انه يفتح المجال واسعا للاستثمارات العربية الى ان تجد لها فرصا عظيمة الأهمية في الدول العربية التي تطرح مشاريع تطوير كبرى وبالتالي تحريك عجلة الإقتصاد وتنشيط حركة قطاع الأعمال العربي .

4 - تسببت أزمة اليورو إلى جانب عوامل تتعلق بالأحداث السياسية العربية إلى تراجع نشاط أسواق المال العربية بسبب تراجع تعاملات الأجانب، وبعض المستثمرين المحليين، الذين فضلوا الادخار بالسندات وبالتالي سحب أموالهم من الأسهم،

5 - **المديونية العربية المحررة باليورو:**

مع تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار وبعض العملات العربية وسيادة معدلات الفائدة المنخفضة فستنخفض قيمة وأعباء الديون العربية المحررة باليورو على الحكومات والمصارف العربية . ولكن المصاعب التي تواجه منطقة اليورو فيما يتعلق بالديون السيادية ساهمت في اتساع فروق التأمين على مبادلات مخاطر الديون السيادية والائتمان في هذه المنطقة. وأي ارتفاع في أسعار الفائدة العالمية سوف يسفر عن ارتفاعات مماثلة في أسعار الفائدة في المنطقة.

6 - **العائدات النفطية:**

إن انخفاض استهلاك الدول الأوروبية للنفط بنسبة قليلة سوف لن يكون له تأثير كبير على الدول المصدرة. ويقول بعض الخبراء ان "البترول لن يتضرر كثيرا لدى الدول المصدرة للغاز كقطر والجزائر. أما دول الخليج التي تعتمد عائداتها الاقتصادية على البترول والغاز بنسبة تتراوح بين 80 و85 %، فستتضرر عائداتها في حال انخفض سعر البرميل، وهو أمر وارد في ظل التقلبات الاقتصادية حاليا في الدول الغربية، ولكن الدول المستهلكة للبترول والدول المصدرة له راضية عن المستوى الحالي لسعر البترول، بيد أن الاستقرار في سوق النفط والغاز أمر يصعب تقديره.

7 - الجهاز المصرفي العربي :

وبالنسبة لتأثر البنوك المغربية بأزمة منطقة الأورو، اعتبر بعض المحللين أن هذه الأزمة يمكن أن تضاعف من مشاكل السيولة التي تعاني منها أصلا البنوك المغربية من خلال تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتأثيرها على تحويلات وادخارات المهاجرين المغاربة المقيمين في أوروبا.

8 -تحويلات العاملين العرب في أوروبا

إن من أهم التداعيات هو ضعف تحويلات العمالة العربية في دول هذه المنطقة إلى بلدانهم أخذًا في الاعتبار أن هذه التحويلات تمثل مصدرًا كبيرًا للعملات الأجنبية في هذه البلدان ومصدر الإعاشة الرئيسي لأسر هذه العمالة، كما أن استمرار هذه الأزمة من الممكن أن يشهد حركة هجرة عكسية للعمالة العربية عودة إلى أوطانها في وقت ليست هذه الأوطان مستعدة لها.

9 -التجارة الخارجية :

سيكون لأزمة منطقة اليورو أثار إيجابية وسلبية على التجارة العربية حيث:

أ –سيؤدي تراجع سعر صرف اليورو إلى انخفاض تكلفة المستوردات العربية من أوروبا وبالتالي تراجع أسعارها على المستهلك.

ب –ستقل منافسة الصادرات العربية لارتفاع تكلفتها نسبياً باليورو مما سيؤدي إلى تراجعها.

حيث ستؤدي الأزمة إلى ضعف التصدير إلى منطقة اليورو وأثر ذلك على الشركات والمصانع المصدرة لهذه المنطقة وفي مقدمتها شركات ومصانع دول الشمال الافريقي ومنها صناعة الأدوية التي تعتمد على التصدير إلى دول أوروبا،

ففي المغرب مثلاً تظهر أرقام التجارة بالفعل تأثير التباطؤ الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي. بحيث نمت واردات الاتحاد من البضائع المغربية 7.8 بالمئة في 2011 مقارنة مع نمو بلغ 19.8 بالمئة في 2010.

ت –إن اتباع دول أليورو لسياسات مالية تقشفية سيؤدي إلى إنخفاض الإنفاق العام والخاص وبالتالي تراجع مستوردات هذه الدول من الدول العربية .

ث ستيكون هناك آثار غير مباشرة على قطاع الأعمال العربي فيما لو تم تخفيض استيراد دول اليورو من النفط والغاز ومن ثم تراجع إنفاق هذه الدول على المشروعات والعطاءات التي ينفذها القطاع الخاص وترجع ايراداته تبعاً لذلك.

10 - المعونة الخارجية الأوروبية لقطاع الأعمال العربي

أن التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم معونات فنية ومالية للقطاع الخاص في بعض البلدان العربية سيتأثر بالتأكيد باستمرار هذه الأزمة وبالتالي تقليص هذه المعونات المقررة في ظل أتفاقات الشراكة العربية الأوروبية او أية إتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف،

11 - المشروعات المشتركة :

مشروعات الطاقة المتجددة كمشروع ديزرتيك للطاقة الشمسية :يبقى تنفيذ مشروع "ديزرتيك" هذا رهناً بمدى تعاون الدول المعنية، لاسيما في مراحله الأولى. وهنا ينبغي على الشركاء الأوروبيين الأخذ بيد دول جنوب المتوسط، وتقديم مساعدات مالية حتى يمكن البدء في إنجاز محطات التوليد الشمسية والبنية التحتية اللازمة لنقل الكهرباء من الصحراء إلى وسط أوروبا.

ويرى بعض المحللين أن أزمة الديون السيادية في أوروبا وسيولة البنوك المقيدة ربما تقلص الإنفاق في هذا المشروع الطموح.

أ –هناك عدد من البرامج والمشروعات التي ينفذها الاتحاد الأوروبي في الدول العربية المرتبطة وفي مقدمها برنامج اجادة لتطوير قدرات الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم الذي يسهم في وجود قطاع خاص نشط ليتمكن من تطوير منتجاته لتواكب متطلبات الاسواق الأوروبية. وقد تساهم الأزمة في تخفيض الخصصات الأوروبية لمثل هذه البرامج والمشروعات.

الحلول المقترحة

تتمتع المنطقة العربية بقدر وافر من الموارد التي تتمثل في القوى العاملة الديناميكية والشابة، والموارد الطبيعية الوفيرة والتراث الحضاري العريق، والثقافة الغنية التي تجذب العلماء والسائحين، والسوق الإقليمية الكبيرة، والموقع الجغرافي المتميز والقدرة على الوصول إلى أهم الأسواق. ويمكن إعتبار هذه الفترة امتداداً لفترة الأزمة المالية العالمية التي لما تتعافى الإقتصادات العربية منها بعد. ولذا فإنه يجب تضافر الجهود العربية من القطاعين العام والخاص لإدارة النجاة من هذه الأزمات خلال هذه الفترة الانتقالية الحالية بشكل جيد وحكيم ضمن شراكة حقيقية، لتنتهي بتحسين مستويات المعيشة وتحقيق مستقبل أكثر رخاء لشعوب المنطقة.

ويرى الكثير من الخبراء أن الاقتصاد العربي وإن لم يتضرر على المدى الطويل جراء الأزمة في منطقة اليورو ، فإنه مطالب بإتخاذ مجموعة من الإجراءات تتمثل ليس بردود الأفعال والإدارة المؤقتة للأزمات وإنما بالتخطيط الإستراتيجي وتضافر الجهود من قبل مختلف منظمات الأعمال العربية لتفادي إصابة الإقتصاد العربي بنكسات قوية مستقبلاً وعلى النحو التالي :

1) ضرورة إعادة النظر باتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية ومرجعيتها بحيث يتم إزالة الغبن الذي يلحق بالإقتصادات العربية نتيجة هذه الإتفاقيات ولا سيما في شروط التجارة المتبادلة والمنافسة والآثار التي لحقت بقطاع الصناعة العربي.

وعلى قطاع الأعمال العربي أن ينشط في إقامة شراكات تجارية وفتح منافذ تسويق جديدة للسلع والمنتجات الاردنية في السوق الاوروبي واستكشاف الفرص ومجالات التعاون وتبادل المعلومات والزيارات والاستفادة من تبادل الخبرات التجارية والاقتصادية وإقامة المعارض والتعارف بين ممثلي الفعاليات لدى الجانبين وتفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تربط الجانبين في مختلف المجالات.

2) تشجيع التجارة العربية البينية من خلال تفعيل وتنفيذ إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى وإعطاء السلع العربية الأفضلية والأولوية عند طرح العطاءات المشروعات ولا سيما مشروعات الإسكان والبناء والبنى التحتية. هذا بالإضافة إلى استغلال المزايا والأفضليات التي تتيحها اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمنظمات الإقليمية لإنسياب التجارة بين دول تلك المنظمات كدول الجامعة العربية.

3) على القطاع الخاص العربي تحسين مستوى جودة ومواصفات السلع والخدمات المنتجة عربياً لترقى إلى مستوى المواصفات الأوروبية والعالمية لرفع قدرتها التنافسية في الاسواق العربية أولاً ومن ثم في الأسواق الأوروبية والعالمية الأخرى لتخفيف أثر ألأزمة الأوروبية على التجارة العربية. وفي هذا المجال لا بد من عقد البرامج والدورات التدريبية التي تعرف بسياسات وآليات التبادل التجاري مع السوق الأوروبي وبالتالي زيادة الصادرات العربية إلى أوروبا وتخفيف الاضرار الناجمة عن أزمة اليورو. كذلك يجب الإستفادة من مزايا تراكم المنشأ للصناعات العربية في التصدير إلى الأسواق الخارجية.

4) مراجعة الدول العربية للسياسات النقدية فيما يخص ارتباط عملاتها بتغيرات اليورو والدولار، وكذلك السياسات المالية المتمثلة بإدارة الدين العام الخارجي ، هذا بالإضافة إلى إدارة المصارف العربية لتعاملاتها الخارجية وقروضها الخارجية ومحافظها الإستثمارية مع الأسواق النقدية والمالية العالمية بعيداً عن المخاطر وعدم الإعتماد الشديد على تقارير مؤسسات التقييم العالمية التي ثبت في حالات كثيرة أنها كانت مضللة خلال الأزمة المالية العالمية.

5) إصلاح السياسات التجارية من خلال العمل على تنويع الشركاء الاقتصاديين كدول مجموعة البركس مثل روسيا والبرازيل والصين والهند وكذلك البحث عن تقوية العلاقات مع إفريقيا باعتبارها اقتصاديات ناشئة يجب الاستفادة منها.

6) عدم الاعتماد على الاتحاد الأوربي بشكل كبير في قطاعات السياحة وبشكل خاص لدى دول المغرب العربي ومصر وبالتالي تشجيع السياحة العربية البينية وتسهيل انتقال

الأفراد العرب داخل الوطن العربي دون تعقيدات التأشيرات وارتفاع أسعار النقل والحجوزات الفندقية .

7) عدم الرهان على الاستثمارات الأجنبية والتفكير في تأهيل الشركات المحلية مع تقديم الحوافز للقطاع الخاص كي يحاول تعويض عائدات الاستثمارات الأجنبية على المدى البعيد.

8) على الدول العربية غير النفطية البحث عن مصادر طاقة بديلة، كمشاريع الطاقات المتجددة من الشمس والرياح والماء والطاقة الحيوية والبدء الجاد في الإستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة وبالتعاون مع الدول والشركات التي تمتلك التكنولوجيا والخبرات اللازمة لهكذا مشروعات.

9) على المنطقة العربية أن تطرح فرصًا استثمارية ضخمة في مجالات عمل الشركات الأوروبية، وأن تهيء البيئة المناسبة لتتوافق مع التوجه الكبير لدى الاقتصادات الآسيوية الضخمة والناشئة إلى إعادة خريطة توزيع الصناعات بجعل الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة والمال في المنطقة العربية وتحديدًا منطقة الخليج العربي.

10) تحتاج المنطقة العربية إلى بذل الجهود المنسقة، ودعم النمو الاقتصادي من خلال تنظيم المشاريع، خاصة وأن الشباب هم الطاقة الإبداعية التي يمكن أن تقود قاطرة التنمية وبناء الاقتصاد المعرفي على المستوى العربي .ويجب توفير الدعم الحقيقي والإمكانات لرجال الأعمال العرب وتوفير المناخ الملائم والحوافز والتسهيلات لإنشاء الشركات ذات العلاقة في هذا القطاع،.

11) توفير التدريب في مجال العمل الحر، وتزويد الشباب والعاملين بالمهارات والمعارف والقدرات وبما يساهم في توظيف الابتكار والإبداع من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة، وهي وسيلة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع منظمي الأعمال العربية على الانخراط في العمل الحر وشركات المشاريع الريادية،. وتوسيع أعمال هذه المشاريع لتنطلق إلى الفضاءات الدولية.

12) على الدول العربية حماية اقتصاداتها من الإغراق السلعي الخارجي والمنافسات غير المتكافئة والإحتكارات ولا سيما في القطاع الزراعي الذي لا زال يحظى بدعم وتشجيع الدول الأوروبية ، عبر تنويع مصادر الدخل وتنويع الاستثمارات جغرافيا وقطاعيا واستخدام أنماط الإنتاج الحديثة .

13) يجب على المصارف العربية ان تهتم بأمرين، هما: إدارة المخاطر وإدارة السيولة، في ظل التحرك القوي للأسواق الذي يستوجب التحوط، حيث أن أوضاع الأسواق في أميركا وأوروبا تتطلب من الصناديق السيادية العربية أن توزع استثماراتها جغرافيا، بحيث توطن جزءاًهاماً من إستثماراتها في المنطقة العربية ، وتنقل بعض استثماراتها إلى أسواق آسيا والشرق الأقصى.

وفي ظل تراجع البنوك الأجنبية عن تقديم خطوط ائتمانية طويلة المدى، بسبب تداعيات الأزمة المالية الأوروبية ، يجب التفكير في بدائل تمويلية لمشاريع أخرى مثل مشاريع الطاقة والمياه والتي تحتاج بدورها الى تمويلات ضخمة، يمكن ان تلعب السندات دوراً رئيسياً فيها.

14) ان قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية في المنطقة يحتاج إلى تنظيم وإعادة هيكلة، إضافة إلى مساعدة بعض الشركات التي لديها فرص للتقدم، لكن وضعها المالي لا يساعدها، بحيث لا يجب التسرع في اللجوء إلى تغليب تصفية الشركات الخاسرة التي يمكن معالجة أوضاعها، ولو بتدخل مالي حكومي، لكن بعد دراسة لا تعتمد على الجانب الاقتصادي فقط، ولكن على مدى التأثير الاجتماعي والسياسي الذي قد يترتب على تصفية بعض الشركات، إضافة إلى حلول الاندماج بين الشركات أو خلق مجمعات التكامل الصناعي بين الصناعات والذي قد يكون حلا لمشاكل بعض الشركات المتعثرة أو التي تواجه صعوبات إنتاجية وتسويقية .

****